العراق وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (٢-١)

د فلام خلف الربيعي

عندما تعاني أية دولة من أزمة بنيوية عميقة وشاملة بسبب تراكم المديونية الخارجية أو بسبب فشلها في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية والانسانية المعلنة، كما هو الحال في الظروف الحالية التي يعيشها الاقتصاد العراقي، فأنها ستلجأ حتماً إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأخذ الاستشارة والحصول على الوصفة العلاجية (الراشيتا) التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي، تفرض على الاقتصاد المريض الالتزام بها كشرط ضروري لعودته إلى وضعه الطبيعي أو الصحي، وذلك بتعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي. وتسمى هذه الوصفة في الأدب الاقتصادي ببرامج التكيف الهيكلي.

ويقصد بمصطلح التكيف هنا التواؤم مع متطلبات المراكز القوية للنظام الاقتصادي العالمي وتحديداً قطبي النظام المالي العالمي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. اما بمصطلح الهيكلي فيقصد به احداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي، محلياً ودولياً، وتمثل برامج التكيف الهيكلي طوراً متقدماً من عملية اعادة الهيكلة الرأسمالية تجري فيها التغييرات الهيكلية بالاتفاق المباشر مع تلك المؤسسات الدولية، وتحت اشرافها الدقيق. وعادة ما يعد إبرام هذه الاتفاقات دليلاً على تفاقم الازمة الاقتصادية في البلدان المعنية، وعلى وجود درجة عالية من التأثر بالصدمات الخارجية في الحدث الاقتصادي المحلي. ويعني هذا التوجه، على وجه الخصوص، تنصيب رأس المال الخاص كفاعل رئيس في عملية النمو الاقتصادي، واعلاء شأن الربح كحافز أساسي. وقد تبدأ برامج التكيف الهيكلي كسياسات أو برامج حكومية قبل ابرام مثل هذه الاتفاقات، أو كتمهيد لها، أو كنوع من ابداء حسن السلوك طلبا لها، حيث يسبق توقيع مثل هذه الاتفاقات إرسال الحكومة المعنية رسالة نوايا إلى الصندوق تلتزم فيه بما اتفق عليه من شروط للتمويل أو جدولة الديون. على سبيل المثال رسالة النوايا التي بعثتها الحكومة العراقية المؤقتة إلى المدير الإداري لصندوق االنقد الدولي بتاريخ ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٤ والمنشورة على موقع الصندوق على الرابط http://www.imf.org/) External/NP/LOI/2004/ irq/01/index.htm) التي تضمنت تأكيداً على: ان المتطلبات المعيارية لإجراءات صندوق النقد الدولي معمول بها رسمياً ومحل تطبيق السلطات الحكومية، مع ملاحظة ان العناصر الرسمية في الصندوق أملوا بأنفسهم محتويات الرسالة. ان فحصاً سريعاً للرسالة العراقية. تأكيد النوايا. اضافة إلى الوثائق التي صدرت بشأن العراق وأصبحت جاهزة من قبل الصندوق، تكشف عن ارتباط عملية اعادة ترتيب الدين الخارجي العراقي باجراء الاصلاح الضريبي، واصلاح القطاع المالي، واعادة هيكلة المشروعات المملوكة من قبل الحكومة، واستقرار الاقتصاد الكلي. كما ان مغزى هذه الوثيقة يعكس وصفات مماثلة للصندوق فرضت على الارجنتين وجنوب شرق آسيا في التسعينيات ويبقى هذا النوع من الرسائل في بعض الاتفاقات، طي الكتمان ما أمكن.

اولاً: مضامين برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

تتضمن برامج التكيف الهيكلي اجراءات تتوخى سيادة نظام السوق الحر تضم:

١. خلق بيئة نقدية ومالية مستقرة ومتكيفة أو متكيفة أو متوائمة مع الاقتصاد الدولي، من خلال:

أ: التقشف المالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم. وغالباً ما يرتبط برنامج التشقف بتخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، مثل نفقات دعم أسعار السلع الضرورية وبخاصة السلع التموينية، ومحاولة تحصيل رسوم هذه الخدمات، كما يتضمن البرنامج ايضاً رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء للاقتراب من أسعارها العالمية، ورسوم الخدمات التي تؤديها الحكومة كالتعليم والخدمات الطبية والنقل والمواصلات والاتصالات، من أجل زيادة الايرادات العامة.

ب: تغير سياسة الدولة تجاه سياسة التوظيف، وفي مقدمتها رفع يدها تدريجياً عن الالتزام بتعيين الخريجين.

ج: تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية لتحسين وضع ميزان المدفوعات، لان هذا التخفيض سياسة في زيادة الصادرات، وتقليص الاستيرادات واتجاه الموارد نحو الاستثمار في قطاع الصادرات.

٢. تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتركه لقوى العرض والطلب والغاء الضوابط والقيود السعرية أو الإدارية أو الاجتماعية وتوفير الحوافز لقطاع الاعمال الخاص، بما في ذلك نقل ملكية القطاع العام إلى قطاع الاعمال الخاص، ومنح التسهيلات الائتمانية والمزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها لرأس المال المحلي والأجنبي.

٣. تحرير الاسعار، بمعنى تكسير أية قيود، مؤسسية أو قوية أو اجرائية، مفروضة على الاسعار، المحلية والعالمية، تحرف آلية السوق عن اداء دورها المفترض في مجالات التمويل والانتاج والتجارة والاستهلاك.

وتتضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك امتناع الدولة عن تقديم بعض الخدمات. واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها من المستفيدين بها ومن الأهمية بمكان توضيح ان برامج التكيف الهيكلي تستثنى الأجور من عملية اطلاق الاسعار بدعوى كبح جماح التضخم، بل كثيراً ما تطالب بتثبيت الأجر، حتى اسمياً، أي انها ترفض تحرير اسواق العمل، الأمر الذي يعني تدهور قيمته الحقيقية للأجور.

٤: تحرير التجارة والتحول نحو التصدير وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي اذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي، على الصعيد الدولي، ازالة أي عوائق امام الاستيراد من الخارج وحفز التصدير باعتباره السبيل الأساس للنمو.

ثانياً: مراحل وعناصر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

عادة ما تقسم برامج التكيف الهيكلي إلى مرحلتين:

أولاهما: برامج التثبيت النقدي والمالي ((Stabilizationالتي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتستند هذه البرامج الى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات التي تربط حل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة باجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية ذات الطابع القصير الأجل الكفيلة بالعودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات.

والثانية: برامج التكيف الهيكلي ويتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل، وتستند بدورها الى النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها.

ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بخصوص وضع البرنامج الكلي للتكيف الذي يتضمن شروط اعادة الهيكلة، أو شروط الحصول على رضا هاتين المؤسستين، ومن هنا نشأ مصطلح الشروط المتقاطعة التي تشير إلى عملية الترابط والتداخل بين شروط كلا المؤسستين ، وكاجراء يمهد لعملية منح القروض والتسهيلات المالية الأخرى.

مما سبق يتبين ان أهم عناصر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تتركز بشكل متداخل فيها اتجاه:

١. الخصخصة وتشمل بيع اجزاء كبيرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبخاصة المشاريع الأقل مرونة ورشادة وعقلانية وفق المفهوم النيو كلاسيكي الباحث وراء الأرباح والكلفة الأقل. كما ويعتقد دعاة المدرسة الحدية ان الدول اصبحت مريضة بسبب اثقال كاهلها بتلك المشاريع التي فقدت قدرتها على الإدارة الجديدة.

٢. تقييد دور الدولة ورفع القيود: وهو موضوع تشعب في ظل العولمة فالكل يطالب الدولة في البلدان النامية بالانسحاب من الحياة الاقتصادية على اعتبار انها لا تعي حقيقية مفهوم التطور التلقائي وان أرادتها في رؤية التغيير تبعد الاقتصاد عن الآلية التلقائية التي تحكمه وان هناك عنصراً مهماً أخر يحرك هذه الدعوة وهو عدم خضوع معظم الدول النامية لمبدأ المساءلة فلا يوجد في الجنوب هيئات ومؤسسات تملك مشروعية محاسبة الحكومة على أي تقصير مما يجعلها أكثر حرية في التصرف الذي يؤدي دائماً إلى الاخفاق في إدارة الاقتصاد لصالح السياسة.

٣. خفض قيمة العملة: تقف وراء هذا العامل حزمة من السياسات النقدية والمالية التي تهدف إلى تخفيض مجموعة العجوزات المالية والنقدية والى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من أجل زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد.

ومن تأمل عناصر برامج التكيف الهيكلي، نجد ان المستفيد الأكبر من تبلور السوق العالمي الحر الواحد. هو رأس المال المالي، الذي يتجلى بأقوى صوره في الشركات العملاقة عابرة الجنسية واللاعبين الكبار في أسواق المال الدولية. ففي ظل وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة سيتمكن رأس المال هذا من اجراء حسابات دقيقة على صعيد العالم، كما ان انسحاب الدولة من المعترك الاقتصادي يستتبع بحرية اوسع للقطاع الخاص . المحلي والأجنبي؛ ويفتح الاقتصاد المحلي للتجارة الدولية، ويوسع الأسواق التي تتمتع فيها الشركات عابرة الجنسية بميزة لا تبارى؛ وكل هذه ممكنات من تعظيم الربح على الصعيد العالمي.

في الهم الاقتصادي

مراكز البحث ودورها في برامج التنمية

حسام الساموك

تعتمد كل القرارات الكبرى في عالم اليوم على ما تستنبطه مراكز البحوث والدراسات المتخصصة من خلال بحوثها وندواتها واستنتاجاتها من حلول لشتى المشكلات والازمات والظواهر السياسية والاقتصادية وربما الاجتماعية والفكرية وشتى مشاغل عالم اليوم الاخرى.

وحين تعترض مسيرة مجتمعنا الراهنة تلك الاعداد المتزايدة من الازمات المنفلتة، وما ينبغي ان نقف على ادق وسائل تجاوزها والخروج بما يفرج كرب اثارها، حري بنا ان نلتجئ إلى المنهج العلمي الرصين القادر على استقراء مفردات اية مشكلة وعوامل نشوئها ومحفزات تواصلها، ليتم تأشير العوامل الكفيلة بتجاوزها والتعجيل بتحديد مسارات الغاء كل مبررات مؤثراتها. من هذه الوقائع تبرز اهمية طلاق مراكز القرار في شتى مواقعها من سياقات القرارات المزاجية والآنية المبنية على ردود الفعل والتقاليد البدائية.

ومن هذه الوقائع يتاح لنا ان نتطلع بحماس إلى أولويات نهوض مراكز البحث العلمي في كل اختصاصاتها بمهمات حل اشكالاتنا، ولعل الازمة الاقتصادية وتداعياتها في مقدمة تلك الاشكالات.

ومن هذه الوقائع ايضاً نتوسم بمراكز البحوث الاقتصادية والاقسام الاقتصادية في مراكز البحث العلمي المنتشرة في الجامعات العراقية كافة ان تجد في وضع الواقع الاقتصادي الراهن في العراق ميدانا خصباً للبحث والاستقصاء بما يحمل مراكز القرار في مواقع الدولة المختلفة مسؤولية اعتماد مؤشرات دراسات تلك المراكز وتوصياتها وتحليلاتها العلمية في مواجهة كل المعضلات التي تعترض مسيرة اقتصادنا الوطني والفعاليات التنموية الفاعلة في بنية عراقنا الجديد.

ان الواقع المعيشي في العراق فضلاً عن الازمات العديدة الطافحة على السطح كالبطالة ومعوقات الانتاج في المواقع الصناعية والزراعية والخدمية موضوعات مهيأة للخوض في وقائعها من قبل الباحثين والمتخصصين الاكاديميين، لتغدو مراكز الدراسات الاقتصادية غرف عمليات كفوءة لانجاز البدائل الكفيلة باستنهاض القدرات الخلاقة للمؤسسات الانتاجية وملاكاتها الفنية المبدعة، في مرحلة اصبح العراق فيها احوج لتفعيل ماكنته الاقتصادية وتعزيز قدراته الانتاجية المتنوعة.

وبمقدار نهوض تلك المؤسسات الاكاديمية بمهماتها في تحديد مسارات مستقبل حياتنا الاقتصادية، تتأكد افاق سعينا لواقع اكثر انسجاماً مع الطاقات الفتية الكفيلة ببناء مستقبل يعد بالخير والنماء.

الخبير الاقتصادي د.عباس حسين الدباغ:

ينبغي دعم القطاعين العام والخاص في آن واحد

بغداد/ كريم الحمداني

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عباس حسين الدباغ ان الوقت حان لوضع حد للاضطهاد ومحاربة القطاع الخاص من قبل الحكومة، مطالباً بأن يرفع شعار (العراقي أولاً وأخيراً وفوق كل اعتبار).

وقال الدباغ لـ(الحدث الاقتصادي) ان القطاع الخاص يعتبر ركناً اساسياً من أركان اقتصاد الدولة وجزءاً لا ينفصم منها، بقوله: يجب ان لا يفهم من هذه الدعوة الانغلاق وقطع العلاقات مع الخارج بل العكس هو الصحيح ولا تصفية القطاع العام أو محاربته ولكن اعادة بنائه على أسس اقتصادية سليمة والمتمثلة برأيي قبل كل شيء بفصل الملكية العامة عن ملكية الحكومة (ما نسميه فصل بيت المال العام عن بيت المال الخاص) ان ذلك يعني وقبل كل شيء ان تكون الوحدات الاقتصادية الحكومية تتمتع باستقلال اقتصادي حقيقي عن السلطة التنفيذية ولها حصانة فعلية وتؤسس وتدار على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن السياسة والمصالح الشخصية للحكام وأهوائهم، ومن الممكن ان نسترشد بالاملاك والمشاريع الوقفية كنموذج لذلك.

وأوضح ان السماح لرجل الأعمال العراقي بالدخول إلى السوق يجب أن لا يكون شكلياً بل ان يسمح له بممارسة كل النشاطات والأعمال التي لا تتعارض والعادات والاخلاق الاجتماعية والدينية بكل نزاهة وشرف وحرية دون خوف من مصادرة أو سحب اجازة أو رخصة، وان تتفتح أمامه جميع المجالات وتنتهي تعليمات (هذا القطاع امتياز لشركة أجنبية، وهذا النشاط احتكار حكومي) وذلك يتعارض والمصلحة الاقتصادية العامة ففي اقتصاد السوق الذي تسود فيه روح المنافسة الشريفة ليس هناك من تعارض اساسي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة إذا ما توفرت مثل هذه الظروف والفرص ووضعت موارد العراق في خدمة ابنائه وتطورهم وتقدمهم الاقتصادي بحق وحقيقة فستتوفر الاموال اللازمة لتمويل كل النشاطات الممكنة، حيث ستعود رؤوس الاموال المهاجرة وستنشط البنوك التجارية والعقارية والصناعية والزراعية وبنوك الاستثمار وبيوت التمويل من جمعيات واتحادات وشركات للاستثمار والتسليف والتأمين والتي ستعمل بكل همة ونشاط لتعبئة كل المدخرات من أرصدة المعاشات وصناديق التوفير وأرصدة الشركات والجمعيات والأفراد وتضعها تحت تصرف من يطلبها سعياً وراء الربح المشروع.

واضاف الدباغ ان ثروات العراق هائلة من مياه وشحن وهواء ونفط وغاز وكبريت وفوسفات وزئبق ويورانيوم ومعادن أخرى وأراضٍ زراعية خصبة وموقع جغرافي وسياحي فريد من نوعه لا يضاهيه أي بلد في العالم. والأهم من كل ذلك هو البشر من طاقات شابة مؤهلة نشطة وكل ما نحتاج إليه هو الأمان بكل ما تعنيه هذه الكلمة من ابعاد وتأويلات وحرية حقيقية لممارسة النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى ان القطاع الخاص في العراق يمر بفترة نقاهة بعدما تعرض له من ويلات ومآس وهو بحاجة إلى استرجاع صحته وعافيته قبل كل شيء لكي يستطيع منافسة الاجنبي.

وعن المستلزمات المطلوب توفرها لهذا القطاع لكي ينهض بدوره أكد الدباغ ان القطاع الخاص يحتاج إلى التمويل، ولكن قبل عملية التمويل نجد رجل الاعمال العراقي انه كان ولا يزال بحاجة إلى بطاقة الدخول إلى السوق بحرية وثقة واطمئنان شأنه شأن الآخرين في الاقل خصوصاً بعد ما تعرض له طوال مئات السنين من ظلم وقهر واضطهاد وصلت في بعض الاحيان إلى التصفية الجسدية حتى لم يعد لدينا رجل اعمال واحد بمواصفات رجال الاعمال المعاصرين سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان المجاورة رغم ثرواتنا الهائلة وامكانياتنا وتراثنا الحضاري والاقتصادي العريق.

لبنان يتوقع ٢٠٪ انخفاضا في عدد السياح

بيروت/ وكالات

توقع وزير السياحة اللبناني جوزيف سركيس تراجع عدد السائحين إلى البلاد هذا العام بنحو ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٤,

وأضاف أن سلسلة التفجيرات والاغتيالات التي شهدها لبنان هذا العام، أفزعت السياح في وقت كانوا قد بدؤوا فيه إعادة اكتشاف البلاد التي كانت من قبل ساحة حرب.

وأشار سركيس إلى أن مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط الماضي ببيروت، دفع البلاد إلى أسوأ أزمة يواجهها منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠,

وأوضح أن عدد السائحين سيصل إلى المليون لكنه لن يصل إلى ١,٣ مليون مثلما كان العام الماضي، وحذر من استمرار تردي الوضع الأمني على تجارة السياحة في البلاد.

وقد بلغ عدد السياح العرب والأجانب خلال شهر حزيران الماضي ١٢٠٩٥٥ سائحا، بتراجع نسبته ٢٥,٩٪ عن الشهر نفسه من العام الماضي حيث بلغ عددهم ١٣٣٦٧٨,

وبذلك يكون عدد السياح الذين جاؤوا إلى لبنان منذ أوائل العام حتى نهاية يونيو/حزيران ٤٢٢٤٠١، مقابل ٥٠٦٣٦٧ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٤, وكانت بيروت بدأت في السنوات الأخيرة تستعيد جاذبيتها، لتنفض ما علق بالأذهان من صور الحرب الأهلية التي حولت أحياءها الراقية إلى ساحة للقتال وفنادقها العالية إلى أوكار للقناصة.

يشار إلى أن سلسلة التفجيرات التي ضربت لبنان أثارت الخوف في نفوس المواطنين العاديين والسياح، رغم أن عدد ضحاياها كان محدودا بسبب شبح الحرب الأهلية الماثل أمام الأذهان.

إضراب الخطوط البريطانية يؤخر المسافرين ويلغي الرحلات

لندن/ وكالات

تقطعت السبل بآلاف المسافرين في مطار هيثرو البريطاني لليوم الثاني على التوالي جراء إضراب موظفي شركة الخطوط الجوية البريطانية (بريتيش إيرويز) التي أجبرت على إلغاء رحلاتها في ذروة موسم العطلات الصيفية.وأعلن الرئيس التنفيذي للشركة رود إدنغتون إلغاء جميع رحلات الخطوط البريطانية في مطار هيثرو إلى الخامسة من مساء أمس بتوقيت غرينتش على الأقل دون توضيح كيفية معالجة إضراب عمال نقل الحقائب وموظفي الخدمات في المطار.ودعا إدنغتون جميع الأطراف المعنية إلى معالجة مشكلة الموظفين المضربين لإنهاء معاناة المسافرين.وواجهت شركات طيران أخرى تقطعا في رحلاتها من مطار هيثرو أكثر المطارات العالمية حركة حيث تأثرت سلبيا شركات "أستراليا كانتاس" والخطوط الجوية الفنلندية "فنير" والخطوط السريلانكية و"جي بي إيرلاينز" و"بريتيش ميديترينيان إيرلاينز" نتيجة الإضراب.وقالت الخطوط البريطانية إن ألفا من عمال الحقائب وسائقي الحافلات وموظفين آخرين توقفوا عن العمل أمس دعما لمئات من موظفي الشركة الذين تم تسريحهم من العمل خلال هذا الأسبوع من قبل شركة توريد طعام تزود "بريتيش إيرويز" بوجبات تقدم في رحلاتها.وقالت اتحادات عمالية إن موظفي خدمة المسافرين توقفوا عن العمل بعد مضايقات من مسافرين غاضبين.

أسعار النفط تحقق ارتفاعا قياسيا متجاوزة ٦٦ دولارا

العواصم/ الوكالات

سجلت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي مستويات قياسية مرتفعة متجاوزة ٦٦ دولارا للبرميل خلال التعاملات الآسيوية الإلكترونية في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس).

وتشهد الأسواق هذه الأسعار القياسية وسط مخاوف من نقص الإمدادات بسبب مشكلات فنية في مصافي النفط الأميركية.

وارتفع الخام الأميركي الخفيف لعقود أيلول المقبل إلى ٦٦,١١ دولارا للبرميل لفترة قصيرة بالغا أعلى أسعاره منذ بدء تعاملات نايمكس في عام ١٩٨٣, ولكن سعر الخام عاد للتراجع قليلا وبلغ ٦٦,١٠ دولارا للبرميل بينما صعد مزيج برنت في لندن بالعقود الآجلة للشهر المقبل إلى مستوى تاريخي وبلغ ٦٥,٧٨ دولارا للبرميل في التعاملات الإلكترونية الآسيوية أيضا.وذكر سماسرة أن ما يدعم ارتفاع النفط بيانات قوية للاقتصاد الأميركي، وتقرير وكالة الطاقة الدولية الذي توقع انخفاض نمو الإمدادات النفطية من المنتجين خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨